الأمم المتحدة

A/BUR/62/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr :.General
7 October 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٨، الساعة ٣٠: ٣ بعد الظهر

الرئيس: السيد كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

(رئيس الجمعية العامة)

المحتويات

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام

طلب إدراج بند إضافي: مقدم من أوكرانيا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-41742 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ٣,٥٠ مساء

تنظيم الأعمال ، إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/62/236)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من الأمين العام بشأن إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين بعنوان ''تمديد ولاية القضاة المخصصين في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١'' ((A/62/236).

٢ - **السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده أعرب عن موقفه من إدراج البند في الجلسة العامة ١١٠ للجمعية العامة، المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأوضح أنه وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي، ينبغي للطرف الذي يقدم مقترحا للنظر فيه في الدورة الحالية للجمعية العامة أن يثبت الطابع الهام والملح له، وهو ما لم يفعله الأمين العام. وتشير الفقرة ٢ من المذكرة إلى أن فترة الولاية الحالية للقضاة المخصصين تنتهي في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٩. وفضلا عن ذلك، لم يتقرر بعد مستقبل المحكمة. وقد أكد مجلس الأمن بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤) أهمية استراتيجيات الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا داعيا المحكمتين إلى إتمام جميع أنشطة محاكمات الدرجة الأولى بنهاية عام ٢٠٠٨ وإتمام جميع الأعمال بحلول عام ٢٠١٠. وعلى أي حال، أبلغت المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة مجلس الأمن أنها لن تستطيع إنجاز جميع الأعمال في هذا الموعد النهائي. ولذلك يقترح وفده تأجيل البند.

٣ - **السيد ويكرماسينغ** (المملكة المتحدة): سأل إن كان بإمكان الأمانة العامة إيضاح إلحاحية هذا الطلب.

٤ - **السيد بوتنارو** (ممثل الأمانة العامة): قال إن الطلب قدمه بالأصل رئيس المحكمة. بيد أنه، وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي، لا يستطيع المكتب اتخاذ أي إجراء بصدد هذه المسألة إلا بناء على طلب الأمين العام. وأردف قائلا إن المكتب، بقراره التوصية بإدراج البند، يسر لطلب رئيس المحكمة أن يصدر كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأن يحظى من ثم بمزيد من النظر.

٥ - **السيد ويكرماسينغ** (المملكة المتحدة): قال إن مسألة التوصية بإدراج البند إجرائية بحت. وإذا رؤي فيما بعد أن اتخاذ إجراء آخر ضروري، فمن الممكن عقد جلسة للجمعية العامة.

٦ - **السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي): قال إن الإيضاحات المقدمة أكدت أن البند ليس ملحا. وفضلا عن ذلك، يمكن توزيع طلب رئيس المحكمة كوثيقة رسمية بدون إدراج البند في جدول الأعمال.

٧ - **السيد دولاكروا** (فرنسا): وافق على أن القضية إجرائية، وليست موضوعية، وأيده في ذلك **السيد هانيسون** (إيرلندا).

٨ - **السيد باجي** (السنغال): مؤيدا من **السيد علي** (ماليزيا)، قال إن للمسألة بالتأكيد جانبا موضوعيا وإن كانت تبدو إجرائية. وذكّر بأن الرئيس أشار، في كلمته الافتتاحية للدورة الحالية للمكتب، إلى روح توافق الآراء، وبهذه الروح، يبدو من الأجدى مناقشة المسألة بدون عجلة لامبرر لها، والانتهاء، بعد المفاوضات إلى قرار مقبول لدى كافة الأطراف.

٩ - **السيد ويكرماسينغ** (المملكة المتحدة): تحدث، بتأييد من **السيد دولاكروا** (فرنسا) و**السيد دونوفان** (الولايات المتحدة الأمريكية)، فقال إن إدراج البند ييسر تعميم الوثائق ذات الصلة ومن ثم يمكن اتخاذ قرار ملائم في الوقت المناسب.

١٠ - السيدة **تشين** بيجي (الصين): قالت إن وفدها لايعارض إدراج البند من حيث المبدأ. بيد أن ممثل الاتحاد الروسي كان مقنعا بقوله إن البند ليس ملحا، ومن الأنسب مناقشة المسألة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

١١ - **السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي): قال إن التسرع الذي أبدته الأمانة العامة في اقتراح البند لايخلق مناخا مناسبا لمناقشته. ولو كانت قد اتبعت في ذلك نهجا هادئا ومنهجيا لكان أجدى لكسب التأييد من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بتأجيل النظر في البند إلى دورتها الثالثة والستين وإدراج البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

طلب إدراج بند إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/62/237)

١٣ - **الرئيس:** قال إنه بعتبر أن المكتب يود أن يوصي بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية، في إطار البند الرئيسي: **طاء – المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى**، بعنوان ''تمديد ولاية قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغير من الجرائم المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/ يناير و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤''.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

١٥ - **الرئيس:** ذكَّر بأن الأمين العام طلب النظر في البند مباشرة في جلسة عامة. وقال إنه يعتبر أن المكتب يرغب في الاستجابة لذلك الطلب.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

طلب إدراج بند إضافي مقدم من أوكرانيا (A/62/235).

١٧ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من أوكرانيا لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لمجاعة عامي ١٩٣٢ و ١٠٣٣ الكبرى في أوكرانيا (هولودومور)''. وقال إن ممثل أوكرانيا طلب بأن يلقي كلمة في المكتب وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

١٨ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سيرجيف مكانا إلى طاولة المكتب.

١٩ - **السيد سيرجييف** (أوكرانيا): قال إن عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ شهدا وفاة الملايين من الأوكرانيين من جراء ما أصبح يعرف بالمجاعة الكبرى. وأوضح أن سجلات مكتب أمن الدول (*KGB*) وما تم في بلدان كثيرة من البحث في المحفوظات ألقت الضوء على الآليات والسياسات التي سببت المجاعة.

٢٠ - وأشار إلى أن بيانا مشتركا صدر عام ٢٠٠٣ كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ساعد على التوعية بالمجاعة. وكان القصد من تلك الوثيقة تشجيع البحث ونشر المعلومات، لتعزيز سيادة القانون وتعميق احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أحيت ذكرى المجاعة بالقرار ٦٢ الذى اتخذه المؤتمر العام للمنظمة في دورته الرابعة والثلاثين عام ٢٠٠٧.

٢١ - وتابع قائلا إن المراد بالبند الحالي إحياء ذكرى المجاعة واستخلاص الدروس من الماضي. ومما يجعل هذه المسألة ملحة أن عام ٢٠٠٨، وهو عام الذكرى الخامسة والسبعين للمجاعة، يقترب من نهايته.

٢٢ - وقال إن بلده يشارك في آلام الشعوب الأخرى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي وعانت أثناء المجاعة، وإن أي وثيقة ستصدر ستعكس هذا الشعور. وأوضح أن وفده أثار الموضوع بصفته الوطنية، كما في بيان عام ٢٠٠٣ وفي قرار اليونيسكو، تعبيرا عن انفتاح أوكرانيا للحوار ومن أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من توافق الآراء والدعم.

٢٣ - **السيد سيرجييف** (أوكرانيا): انسحب.

٢٤ - **السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعارض إدراج البند في جدول الأعمال. فالمجاعة كانت مأساة بالفعل، ولكنها نكبت مناطق كثيرة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي. وكانت أوكرانيا الغربية، في بولندا الحاضرة، قد تأثرت أيضا، وتأثر أيضا الألمان في منطقة الفولغا. وأوضح أن القضية عرضت على عصبة الأمم، وأحالتها العصبة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأوضح أن المأساة كانت نتيجة للتطبيق القسري لنظام المزارع الجماعية والسيطرة الكلية للدولة على هذه المزارع، وفشل ذلك النظام الذي امتد إلى كافة أرجاء الاتحاد السوفياتي وليس أوكرانيا فقط.

٢٥ - وأشار إلى البيان المشترك الصادر عام ٢٠٠٣، فقال إن البيان أعلنته وفود بلدان رابطة الدول المستقلة ودول أخرى. والاتحاد الروسي يكرم ضحايا تلك الأحداث المأساوية، وهو على استعداد للمشاركة في بيان على غرار بيان عام ٢٠٠٣. وعلى أي حال، لامعنى لمواصلة المناقشة في هذا الموضوع على مستوى الأمم المتحدة. وبوجه خاص، ليس من اللائق إثارة الموضوع بالنسبة إلى منطقة واحدة فقط من المناطق المنكوبة.

٢٦ - **السيد مامادوف** (أذربيجان): قال إن وفده يؤيد إدراج البند كقضية إجرائية فقط، وإحياء ذكرى المجاعة هو تكريم لضحاياها.

٢٧ - **السيد دولاكروا** (فرنسا): قال إن بلده أيد بيانات أخرى تتعلق بالمجاعة، كقرار اليونيسكو والبيان الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوربا. وعلى الرغم من أن مثل هذه القرارات التذكارية نادرة نسبيا في الأمم المتحدة، فإن فرنسا لاتعارضها من حيث المبدأ، على أن القرارات من هذا القبيل، لكي تكون مثمرة، يجب أن تتخذ بتوافق الآراء.

٢٨ - **السيد غوو** جيانكون(الصين): لاحظ أن الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ستنتهي بعد شهرين. وحيث إن النشاط في آب/ أغسطس قليل، يبقى في الواقع شهر واحد للعمل. ولذلك يكون من الأنفع قضاء الوقت في إنجاز البنود الموجودة فعلا في جدول الأعمال، من قبيل أزمة الأغذية والطاقة، بدلا من إضافة بنود موضوعية أخرى.

٢٩ - **السيد ألفارس** (أوروغواي): قال إن بلده درج تقليديا على الدفاع عن الفكرة القائلة بأن أي موضوع ذي صلة يمكن أن يُناقش في الجمعية العامة. بيد أنه يشعر بالأسف لعدم وجود توافق في الآراء حول البند، واقترح، كحلٍ وسط، إدراج البند في جدول أعمال الدورة القادمة.

٣٠ - **السيد باجي** (السنغال): قال إن لكل من وجهتي النظر المعرب عنهما مزاياه، ولكن وفده يفضل العمل على أساس توافق الآراء. وأشار إلى أن ممثل الاتحاد الروسي قال إن من الممكن إصدار بيان مشترك. وبناء على ذلك، يبدو أن هناك مجالا للتفاوض، ويمكن اتخاذ أي قرار بعد إجراء مناقشات في الموضوع.

٣١ - قرر المكتب عدم توصية الجمعية العامة بإدراج البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

رُفعت الجلسة الساعة ٤,١٥ بعد الظهر.